الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا

حسنية عبد الله محمد، سليمة المهدي عبد القادر

قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة عمر المختار – ليبيا

***Submitted* August 7, 2022; *Accepted* August 16, 2022; *Published* December 18, 2022**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا باعتباره متطلبا أساسيا للتنمية، حيث يتم في هذه الورقة البحثية عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الاخضروطرق تحقيق اهدافه .فالاقتصاد الأخضر يعد اقتصاد الموارد الطبيعية والطاقة النظيفة ويهدف إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع والحفاظ على البيئة ومواردها وكذلك الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية لتحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي كما يعد بمثابة أداة مهمة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إستغلال الطاقات المتجددة وإدارة المياه والمخلفات والنقل المستدام ومن جهة أخرى تهدف التنمية المستدامه أيضا المحافظة على البيئة وكفاءة استغلالها وضمان حق هذا الجيل والأجيال القادمة . وتعزيز النشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية، ينطوي الاقتصاد الاخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو ويفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وانتاج مستدامة مما يقضي إلى زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد . فعلى هذا النحو يتضح أن الاقتصاد الأخضر بمثابة ركيزة أساسية تدعم وتسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة هذا ما أثبتته التجارب الناجحة في العديد من الدول.ولا تزال ليبيا مبتدئة في هذا الجانب وتسير بخطى بطئية نوعا ما لذلك تهدف هذه الدراسة لتوضيح الصورة الكاملة لدور الاقتصاد الاخضر في حماية مواردها الطبيعية التي تعتبر موارد بكر لم يتم استغلالها بشكل كبير.

Abstract

This study aims to highlight the role of the green economy in achieving sustainable development in Libya, as it is a prerequisite for development. As well as the optimal use of natural resources to achieve economic and social prosperity, as it is an important tool for achieving sustainable development through the exploitation of renewable energies, water and waste management, and sustainable transport. Enhancing economic activity to achieve social justice. The green economy involves separating the use of resources and environmental influences from growth and allows for the adoption of sustainable consumption and production processes, which leads to an increase in the share of green sectors in the economy. In this way, it is clear that the green economy is a basic pillar that supports and contributes significantly to achieving sustainable development. This is proven by successful experiences in many countries. Libya is still a novice in this aspect and is moving at a somewhat slow pace, so this study aims to clarify the full picture of the role of the green economy. In protecting its natural resources which are considered virgin resources, they have not been exploited to any great extent.

الكلمات المفتاحية : الاقتصاد الأخضر ، التنمية المستدامة ، التوازن البيئي.

المقدمة

عرَّف الاقتصاد الأخضر (Green Economy) بأنه الاقتصاد الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة المعايير البيئية والحدّ من مخاطرها. ومن أهم ملامحه تعزيز فرص النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الإنتاج، وخلق نمو في فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، وفتح وتوسيع مجالات إستثمار جديدة. لذا أصبح التحول إلى الاقتصاد الأخضر ضروريًا، حيث قامت العديد من دول العالم مؤخرًا باتخاذ إجراءات عديدة تدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، والتي تضمنت منح قروض وتقديم إعفاءات ضريبية توجه إلى مشروعات النقل المستدام والاقتصاد الدوار والطاقة النظيفة والأبحاث المتعلقة بالاستدامة (مجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، ٢٠١١).

تتجه ليبيا للتحول نحو تطبيق الاقتصاد الأخضر وذلك للحفاظ على الموارد الطبيعية ومراعاة حقوق الأجيال القادمة، والتركيزعلى البُعد البيئي كمحور أساسي في كافة القطاعات التنموية بشكل يحقق أمن الموارد الطبيعية والتوازن البيئي ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل للموارد والاستثمار فيها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة. فضلًا عن تكليفات القيادة السياسية بالتركيز على الاقتصاد الأخضر، ومراعاة الأبعاد البيئية في المشروعات التنموية.

أهداف الدراسة

**** ماهو الاقتصاد الأخضر وكيف يحافظ على البيئة؟***

****ما المقصود بالتنمية المستدامة؟وماهي أبعادها؟***

****التعرف على السياسات الاقتصادية البيئية في ليبيا من اجل المحافظة على البيئة.***

**** دمج الاقتصاد الأخضر وبرامج التنمية المستدامه لتحقيق التوازن البيئي :***

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسه في مساهمة الإقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة من خلال تعزيز النشاط الاقتصادي لتحقيق العدالة الاجتماعية كالمحافظة على البيئة وكفاءة إستغلال مواردها . وتم تقسيم الدراسة إلى المداخل التالية:

أولا: مدخل مفاهيم الاقتصاد الأخضر ، ثانيا :مفهوم التنمية المستدامة ثالثاً : دمج الاقتصاد الأخضر وبرامج التنمية المستدامة لتحقيق التوازن البيئي.

اولاً : مفهوم الاقتصاد الاخضر:

مصطلح ومفهوم الاقتصاد الاخضر لايحل محل أو يعوض مفهوم التنمية المستدامة ، بل يزيد من أهميته في تحقيق التنمية المستدامة الذي لا يتحقق إلا بأعتماد وتطبيق فكرة الاقتصاد الاخضر في ظل الدمار الذي لحق بالبيئة نتيجة عقود التنمية المبنية على اهمال الجانب البيئي (الأمم المتحدة، ٢٠٠١).

حيث إستحدث برنامج الامم المتحدة للبيئة تعريفاً علمياً ، بأنه أقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاهية البشرية والإنصاف الاجتماعي ، مع العناية في الوقت نفسة بالحد من المخاطر البيئية ، أو هو نظام انشطة اقتصادية تتعلق بانتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات في الامد القصير وتحسين رفاهية المجتمع في المدى الطويل . ولايعرض في الوقت نفسه الاجيال المقبلة إلى مخاطر بيئيه ومن ناحية أخرى يعزز كفاءة استخدام الموارد وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الحيوي وتدهور النظام البيئي (عايد، ٢٠١٤).

ويعرف الاقتصاد الاخضرعلى أنه اقتصاد الطاقة النظيفة ، يتكون أساساً من مجموعة من قطاعات أهمها (الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الارضية وإعادة التدوير وتحويل

النفايات إلى طاقة). والاقتصاد الاخضر لا يقتصر فقط على القدرة على انتاج الطاقة النظيفة ، ولكن أيضا التقنيات التي تسمح بعمليات الانتاج النظيف ، وكذلك طلب السوق المتزايد على المنتجات التي تستهلك طاقة أقل وبالتالي قد تشمل المنتجات والعمليات والخدمات التي تقلل من الاثر البيئي السلبي أو تحسين إستخدام الموارد الطبيعية .

ثانياً: أهداف الاقتصاد الاخضر:

يهدف الاقتصاد الاخضر إلى الربط بين متطلبات تحقيق التنمية بشتى أنواعها وحماية البيئة حيث أكد مؤتمر ريو (٢٠٠٢) على أن الاقتصاد الاخضر هو من الادوات المهمه لتحقيق التنمية المستدامة ، وتعزيز القدرة على إدارةالموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة كفاءة استخدام الموارد والتقليل من الهدر والحد من الاثار السلبية للتنمية الاقتصادية على البيئة (الأمم المتحدة، ٢٠٠١)، ويهدف الاقتصاد الأخضر أيضاً إلى تحقيق إزدهار إقتصادي وإجتماعي وهذان الهدفان يمثلان الوصول إلى تنمية إقتصادية لا تؤثر على الموارد الطبيعية وايجاد فرص عمل وتحقيق المساواة الاجتماعية (مجلس إدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، ٢٠١١).

تناولت العديد من الدراسات والتقارير الفوائد التي يمكن أن يحققها تبني الاقتصاد الاخضر وفي تقرير الامم المتحدة للبيئة (٢٠١١) حيث ركز على الفوائد البيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الاقتصاد ويمكن تلخيصه أهمها كما يلي:

أ/ مواجهة التحديات البيئية:

برز مفهوم الإقتصاد الأخضر أساساً من منطلق وضع حد للتدهور البيئي ، الذي فرضته وتيرة الانتاج والاستهلاك غير المستدامة خلال العقود الماضية . وبالتالي يشكل تقليص أثر البيئة التي هي جزء لا يتجزأ من تصميم مبادرة الاقتصاد الاخضر .ومن أهم الفوائد البيئية خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وتحسين كفاءة إستخدام الموارد الطبيعية من خلال مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة . وترتكز آليات التحول إلى اقتصاد أخضر بشكل خاص على خفض انبعات الكربون الناتجة عن انتاج واستهلاك الطاقة وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية بكافة أنواعها . حيث يشكل رفع كفاءة استخدام وتوسيع نطاق استخدام الطاقة المتجددة ركيزة أساسية لمسار التحول إلى اقتصاد أخضر.

ب/ تحفيز النمو الاقتصادي:

يهدف الاقتصاد الاخضر إلى بناء نموذج جديد للتنمية الاقتصادية يرتكز بالاساس على استثمارات خضراء كبيرة في قطاعات مثل كفاءة الطاقة المتجددة والبنية التحتية الخضراء وإدارة النفايات وغيرها ، كما أن النمو الاقتصاد متباطأ في المدى القصير، خاصة إذا ما تم قياسه بالطرق التقليدية التي تستثني العوامل البيئية الخارجية من حساباتها . إلا انه من المتوقع تتسارع عجلة النمو على المدى الطويل للتفوق على نسبة النمو .

جـ/ القضاء على الفقر وخلق فرص عمل:

قد يمنح التحول العالمي إلى اقتصاد أخضر فرصاً كبيرة لخلق أعداد كبيرة من الوظائف الخضراء في مختلف القطاعات الاقتصادية ، مثل الوظائف ذات الصلة بتوليد الطاقة المتجددة وتحسين استهلاك الطاقة ، وتأهيل وحماية النظام البيئي ، والسياحة البيئية وأدارة النفايات وبالتالي يقدم هذا التحول محاولة للقضاء على البطالة في المنطقة العربيه بوجه عام وليبيا بشكل خاص . حيث الانتقال إلى الاقتصاد الاخضر ، يمكن توفير فرص عمالة أكثر وتحقيق دخل أكبر لسكان المنطقة والتي تشهد نمواً متسارعاً لفئة الشباب . وضمن هذا الاطار تبرز أهمية سياسات دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأعتبارها مصدراً أساسياً لفرص العمل ، كما يساعد الاقتصاد الاخضر على التخفيف من حدة الفقر خاصة في المناطق الريفية من خلال الحفاظ على الموارد الطبيعية وحسن إستثمارها.

د / الاقتصاد الاخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه:

يتضمن التنوع البيولوجي، والذي يمثل النسيج الحكي بكافة أنواعه ومستوياته حيث يسهم التنوع البيولوجى في رفاهية البشر على كل المستويات ويوفر اقتصاديات تتوفر لها مدخلات من موارد ثمينة وتتوفر لها خدمات تنظيمية وصولاً إلى بيئة عمل آمنة وتأتي هذه الخدمات غالباً في صورة سلع عامة وخدمات كانت غير مرئية اقتصادياً قبل هذا وهي ما يسمى بـ " خدمات النظام البيئي " مما كان سبباً رئيسياً في تقييمها بأقل من قدرها وإساءة إدارتها ، والخسارة في النهاية (الأمم المتحدة، ٢٠٠١).

يمكن تقدير القيم الاقتصادية لخدمات النظام البيئي ، حيث تمثل قيمة الخدمات البيئي جزءاً لا يتجزأ واساسياً وهي الموارد الطبيعية مثل الغابات والاراضي الرطبة والانهار والمسطحات المائية " رأس مال طبيعي " التي تتميز بها كافة مدن ليبيا التي تعتبر مخزن طبيعي للموارد الطبيعية وهي هامة للغاية في ضمان إستقرار النظام البيئي من تحسين المناخ وخصوبة التربة. بذلك فان الاقتصاد الأخضر لا يقر بقيمة رأس المال الطبيعي كأحد عوامل الرفاهية ولكنة يستثمر فيه وهذا ما يحقق تقدم اقتصادي مستدام .

ثالثاً : التنمية المستدامة:

هي فرصة جديدة لنوعيّة النمو الاقتصادي وكيفيّة توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرّد عمليّة توسع اقتصادي، لا تمنع من ازدياد الفوارق بين دخل الأفراد والجماعات، والتنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعدّدة التي تتحدّى البشرية. إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل السياسي على المستويات المحلّية والإقليميّة والدولية ونظراً إلى الترابط القوي بين الأمن الإنساني والتنمية، ومن أجل جعل الحق بالتنمية البشرية حقيقة واقعة لكل البشر بصورة مستدامة آنيًا ومستقبليًا، وجب إعتماد مؤشر جديد للتنمية، يأخذ في طياته حقوق الإنسان الاجتماعية والصحيّة والبيئيّة إضافةً إلى البعد الاقتصادي. وذلك من خلال القضاء على الفقر، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية والأغذية والرعاية الصحيّة الإنسانية والتعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتسيير الحكم الرشيد، وتوسيع قدرة الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصال (سليمان البدراني، ٢٠١٢).

كما يتضمن إعتماد التنمية المستدامة، حماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وردم الهوة العميقة التي تقسم البشرية إلى أغنياء وفقراء، ومنع تدهور البيئة العالمية، وتراجع التنوع البيولوجي والتصحر، سد الفجوة المتزايدة بين العالمين المتقدم والنامي، ومعالجة تلوث المياه والهواء والبحار، هذا فضلاً عن التحدّيات الجديدة التي فرضتها العولمة على التنمية المستدامة ولا سيما تكامل الأسواق السريعة، وحركة رؤوس الأموال والزيادات المهمة في تدفقات الاستثمار حول العالم، وذلك من أجل ضمان مستقبل الأجيال القادمة.

يستنتج من ذلك أنه "من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته (جابر وعبدالعالي ،٢٠٠٩).

وعليه، فإنه لا يمكن الاستمرار في إعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي إعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والإستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والإنطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج إستعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة وتتطلب التنمية المستدامة تحسين ظروف المعيشة لجميع سكان العالم من دون زيادة استخدام الموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. وفي حين أن التنمية المستدامة قد تستلزم إجراءات مختلفة في كل منطقة من مناطق العالم، فإن الجهود الرامية إلى بناء نمط حياة مستدام حقًا تتطلب التكامل بين الإجراءات المتخذة في ثلاثة مجالات رئيسة:

أ / النمو الاقتصادي والعدالة، إن النظم الاقتصادية العالمية القائمة حاليًا بما بينها من ترابط، تستلزم نهجًا متكاملاً لتهيئة النمو المسؤول الطويل الأمد، مع ضمان عدم تخلف أي دولة أو مجتمع.

ب / حفظ الموارد الطبيعية والبيئية من أجل الأجيال القادمة، من خلال إيجاد حلول قابلة للاستمرار اقتصاديًا للحد من استهلاك الموارد، وإيقاف التلوث، وحفظ المصادر الطبيعية.

جـ / التنمية الاجتماعية، حيث أن جميع شعوب العالم بحاجة إلى العمل والغذاء والتعليم والطاقة والرعاية الصحية والمياه. وعند العناية بهذه الاحتياجات، على المجتمع العالمي أن يكفل أيضاً احترام النسيج الثري الذي يمثله التنوع الثقافي والاجتماعي، واحترام حقوق العمال، وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أداء دورهم في تقرير مستقبلهم وعليه فقد أكد التقرير، الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة.

وأشار إلى عدم إمكان تطبيق استراتيجية للتنمية المستدامة من دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاثة "الاقتصادية والاجتماعية والبيئية" (فيصل وجمعة، ١٩٩٢).

رابعاً : تحديات الاقتصاد الاخضر في تحقيق تنمية مستدامة:

هنالك العديد من التحديات التي تواجهه الاقتصاد الأخضر منها :

التحدي الاول: تحقيق استهلاك وانتاج مستديمين بفضل مستهلكين ومنتجين يعملون على احترام الجوانب البيئية والاجتماعية للمنتجات والخدمات طيلة دورة حياتهم .

التحدي الثاني: مجتمع المعرفة عبر نشر المعلومات على نطاق واسع والتدريب والتربية والحصول على الثقافة ، عبر مزيد من البحوث في ظل التنافسية .

التحدي الثالث: الحكم ويساعد على تطوير مجتمعنا من خلال اشراك الجهات الفعالة المعنية (كالدولة والهيئات المحلية والشركات والمنظمات غير الحكومية والنقابات) .

التحدي الرابع: التغير المناخي والطاقة يتطلب أكثر دقة وتحفظ بالمنتجات التي نستهلكها وتطوير الطاقات المتجددة والتكييف مع الاقاليم المحيطة .

التحدي الخامس: النقل والحركة والتنقل المستدام تتحقق من خلال تعزيز الترحيل الموجه والتكامل والنقل الاقل تلوث عن طريق التمسك بتخفيض النقل المجبر وتطوير الانظمة المبتكرة .

التحدي السادس: الادارة المستدامة للتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية تجري من خلال تطوير المعرفة والاعتراف بشكل أفضل لتلبية الاحتياجات الاساسية بالاضافة إلى دعم الاقتصاد وتحفيز المنظمات الاكثرابتكاراً من الناحية البيئية .

التحدي السابع: بشأن التنمية المستدامة ومكافحة الفقر في العالم تتحقق عن طريق دعم الحكم الدولي بغية دمج متطلبات التنمية المستدامة بشكل أفضل ومن خلال المساهمة في تحقيق الامن الغذائي وتأمين الطاقة للبلدان الاكثر فقراً (مجلس التخطيط العام، ليبيا، ٢٠١٤).

خامساً: الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا:

تسعى الدولة الليبية لتحقيق أهداف «الاقتصاد الأخضر» من خلال بعض الإجراءات منها، مراجعة السياسات الحكومية وتشريع بعض السياسات الاقتصادية لحماية الموارد وإعادة تصميمها لتحفيز التحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار، وزيادة الموارد، والاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها، والعمل على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة، ووضع استراتيجيات فاعلة لخفض كربون التنمية الصناعية. وكل هذه الاجراءات لا تزال في نطاق محدود جداً ، في حين أن ليبيا تعتبر من الدول ذات الطابع البيئي المميز بطبيعته وموارده وطاقاتها المتجددة التي تستغل بطريقه جائرة دون وجود قوانين أو ضوابط من قبل الدولة الليبية ، حيث تمثل أراضي الصحراء الجنوبية التي تمتد من ليبيا وصولاً إلى المغرب تشكّل في مجملها مساحات شاسعة غير مستغلّة بحيث يمكن تحويلها إلى منصات لإنتاج الكهرباء الطبيعي بكميات كبيرة قادرة على توفير الإكتفاء الذاتي، وأيضاً لتصديره نحو دول الإتحاد الأوروبي. إذ تبلغ درجات الحرارة في تلك الربوع بين ٥٠ و ٦٠ درجة فوق الصفر، وذلك على إمتداد فترة طويلة من الزمن تنطلق بداية من شهر مايو إلى نهاية شهر أكتوبر من كل سنة. بالتالي يُشكّل مُجمَل الستة أشهر من كل سنة فترة إنتاج كافية قادرة لشحن الخزانات الكهربائية وتحويلها إلى طاقة للإستهلاك أو للتصدير. ففي هذا الصَدَد ركَّزت بعض تلك الدول على مصادر هذه الثروة النظيفة في مجال الإقتصاد الأخضر الصديق للبيئة، لتخلق منها مداخيل مالية إضافية هامة لخزينتها العمومية. فمخطّطات إنجاز المشاريع الكبرى ودراسات الإستثمار في الطاقات المتجدّدة وخاصة منها في مجال توليد الطاقة الكهربائية الشمسية في صحراء دول المغرب العربي الكبير، تُعدّ بدورها مشاريع ربحية وذات إنتاجية عالية ومردودية فعّالة، بالنتيجة تُعتَبر الطاقة الشمسية من أفضل الطاقات المُتجدّدة في مجال إنتاج الكهرباء الطبيعي الذي هو قادر علي تحقيق الإكتفاء الذاتي بأقل التكاليف مقارنة مع إنتاجه من المحروقات، فالإقتصاد الأخضر يُعتَبر مُحفّزاً رئيسياً للتنمية الإقتصادية والإستثمار فيه على تلك المساحات الصحراوية الشاسعة يُعدّ مُربحاً جداً نظراً للمناخ الملائم للإنتاج ولتحقيقه للأهداف الإستراتيجية. عموماً يُعتَبر المناخ الطبيعي لدولة ليبيا حافزاً جيداً للإستثمار في الطاقات المُتجدّدة خاصة في مجال إنتاج طاقة الكهرباء من أشعة الشمس ومن سرعة الرياح (فيصل وجمعة، ١٩٩٢).

تبلغ مساحة ليبيا نحو (١,٧٥) مليون كيلو متر مربع وتصنف ضمن مناطق المناخ الجافة وشبة الجافة والتي تتميز بارتفاع درجات الحرارة وعدم إنتظام سقوط الأمطار باستثناء الشريط الساحلي الذي يتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وبالرغم من إتساع الرقعة الجغرافية لليبيا فإن الإستفادة من المساحات الزراعية لتحقيق إنتاج زراعي، تعتبر محدودة جداً، حيث تمثل مساحة الأراضي الزراعية حوالي ٢% من إجمالي المساحة الكلية لليبيا أو حوالي ٣,٦ مليون هكتار، أما الأراضي ذات القدرة الإنتاجية تحت خط مطري مابين ٢٥٠-٤٠٠ ملم سنوياً فتقدر بحوالي ١,٣ مليون هكتار وتمثل الأراضي الرعوية نسبة ٧,٥% من إجمالي المساحة الكلية فتقدر بحوالي ١٣ مليون هكتار كما تتمتع ليبيا بموقع إستراتيجي على البحر الأبيض المتوسط ويبلغ طول ساحلها حوالي ٢٠٠٠ كيلومتر يحوي ثروة سمكية متنوعة (جابر وعبد العالي، ٢٠٠٤).

لقد تم بقطاع الزراعة منذ أكثر من أربعين سنة، عمليات إستصلاح للأراضي وتنمية زراعية واسعة شملت معظم أرجاء البلاد سعياً وراء تنويع الإنتاج ومصادر الدخل القومي والتقليل من الإعتماد على النفط، وذلك بهدف خلق قاعدة اقتصادية قوية، تعتمد على قطاعات إنتاجية تنموية متعددة. كما استهدفت السياسات الزراعية السعي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية وتوفير العيش الكريم للمزارع، ولذلك فقد حظي قطاع الزراعة باهتمام بالغ خلال خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، حيث تحددت بذلك إستراتيجية التنمية، على أساس زيادة معدل نمو قطاع الزراعة، بما يكفل زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التالية:

١- تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية قدر المستطاع.
٢- رفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة، ورأس المال والأراضي الزراعية لتحقيق الزيادة في دخل المزارعين ورفع مستوى معيشتهم.
٣- تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الملكية القبلية وإعادة توزيع عوامل الإنتاج.
٤- خلق تجمعات بشرية مستقرة في المناطق الزراعية الجديدة ، وإقامة القرى والمشاريع الزراعية المتكاملة للحد من الهجرة من الريف للمدن.
٥- العمل على تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الأخرى وأهمها قطاع الصناعة.
٦- الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية (التربة والمياه) بغرض حماية التربة من الإنجراف وإستخدام أفضل الطرق في الحصول على المياه واستعمالاتها (محمد بو اسنينة، ٢٠١٨).

وتحقيقاً لإستراتيجيات التنمية الزراعية، فقد وضعت الدولة العديد من السياسات العامـة التي تكفل تحقيق الأهداف المرسومة وذلك عن طريق:

١- زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح وتعمير مساحات زراعية جديدة.
٢- حماية التربة من الانجراف ومنع زحف الرمال، باستزراع مصدات الرياح وإستخدام مشتقات النفط في تثبيت الرمال.
٣- زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق إضافة الأسمدة وإنتقاء أجود أنواع البذور وإستخدام وسائل الزراعة الحديثة، كإدخال الميكنة الزراعية وأساليب الرى المتطورة.
٤- البحث والتنقيب عن مصادر المياه وحسن استغلالها وذلك بزراعة السحب لزيادة كميات الإمطار وبناء السدود وإقامة الصهاريج.
٥- نشر الوعي الزراعي بين المزارعين، بإقامة المعاهد والمؤسسات العلمية التي تخدم المشاريع الزراعية.
٦- إقامة الجمعيات التعاونية والمؤتمرات الفلاحية والمصارف الزراعية التي تقدم الخدمات والقروض الزراعية للمزارعين، وتساعدهم على تسويق إنتاجهم الزراعي.
٧- الاهتمام بالثروة الحيوانية وتنميتها بتحسين المراعي الطبيعية وتوفير الخدمات البيطرية وإقامة المحطات الإنتاجية لتنمية الإبل والأبقار والأغنام والدواجن لغرض زيادة الإنتاج من اللحوم والبيض والألبان ومشتقاتها.
٨- العمل على تحقيق التنمية السكانية المتوازنة، بإقامة المشاريع الإستيطانية والإنتاجية في المناطق الصحراوية النائية (مجلس التخطيط العام، ليبيا، ٢٠١٤).

وتحقيقاً لتلك الأهداف الوطنية الطموحة والسياسات والإستراتجيات التي رسمتها الدولة، فقد تم صرف مبالغ طائلة، لإستثمارها في مجالات متعددة للنهوض بهذا القطـاع إلى المستوى المطلوب، حيث إنتهجت الدولة الليبية في تمويل إستثمارات خطط التنمية المختلفة على التمويل الذاتي.

سادساً : التخطيط الإقتصادي مع الأخذ في الإعتبار البعد البيئي (علاقة الإقتصاد بالبيئة):

أ- سياسات التنمية الاقتصادية:

إن إحداث تغييرات جوهرية في السياسات الإقتصادية والتخطيط على المستوى الوطني والإقليمي هو متطلب أساسي لمواجهة المشاكل البيئية والوصول إلى التنمية المستدامة، ومن بعض التغييرات المقترحة في هذا المجال ما يلي:

(١) زيادة اتساع قاعدة اتخاذ القرار والسماح للجمهور بالمشاركة.
(٢) إدماج البعد البيئي في خطط التنمية.
(٣) الاستخدام المتوازن للموارد وخاصة الناضبة منها، وبحيث يكون استخدام الموارد المتجددة بما لا يتجاوز قدرتها على التجدد وزيادة فعالية استخدامها لتعوض عن الموارد الناضبة.
(٤) مراعاة حفظ التنوع الايكولوجي باعتماد سياسات تتعامل مع المشاكل البيئية الطويلة الآجل.
(٥) فرض رسوم تلوث ومن ثم استخدام مثل هذه الرسوم في حل المشاكل الناتجة عن التلوث من جهة ولتشجيع الحد من التلوث من جهة أخرى
(٦) الحدمن إنتاج النفايات بحيث لا يتعدى قدرة تحمل البيئة على استيعابها وزيادة فعالية استخدام الموارد وزيادة الموارد المتجددة لتعوض عن الموارد الناضبة
(٧) تخفيض دعم إنتاج المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية وتشجيع استخدام الأسمدة العضوية.

ب- السياسات البيئية الفنية:

من الممكن تسخير السياسات البيئية الفنية في استبدال عناصر الإنتاج (رأس مال ويد عاملة وموارد طبيعية ومرافق بيئية) والحد من ندرتها، فاستخدام التكنولوجيا الحديثة سيساعد في المحافظة على الماء والطاقة المستخدمة في المجالات الزراعية والصناعية والمنزلية، بما في ذلك تشجيع استخدام تقنيات زراعية وأساليب ري حديثة للحد من الفاقد في مياه الري، وكذلك زراعة محاصيل مناسبة للتربة والبيئة المحلية، وكذلك للتقليل من التلوث وإعادة التدوير كلما أمكن ذلك على كل من المياه العادمة والنفايات الصلبة على المستوى المنزلي أو الصناعي.

ج- التشريعات:

قد لا يكون تشريع قوانين بيئية فقط هو الأسلوب الأمثل للحد من التلوث لضمان تنمية مستدامة، وإنما لا بد أن تكون متكاملة مع استراتيجيات التنمية المستدامة بما فيها من مبادرات اقتصادية وتكنولوجية. لذا يفترض بالتشريعات البيئية أن تضع معايير لبعض الأنشطة (مثل الحد من التلوث لكل من الهواء والماء والتربة)، وأن تنظم بعض النشاطات الاقتصادية، وتشمل التشريعات البيئية مجموعة من المواضيع، مثل تخطيط استخدام الأرض (بما في ذلك التخطيط الحضري والتجمعات السكانية) وتقييم أثار المنشأة على الوضع البيئي المحيط وتشريعات ضريبية على منتجي الملوثات، وهذه الإجراءات بحد ذاتها مهمه وضرورية، ولكنها قد تعيق التنمية إذا لم تربط مع العناصر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ذات العلاقة، وفي جميع الأحوال هناك ضرورة لوجود جهاز فعال لرصد وتقييم جميع السياسات والإجراءات السالفة الذكر.

د- تنفيذ السياسات:

لضمان تنفيذ السياسات بفعالية، يجب أن تتميز هذه السياسات بالواقعية والمرونة والاستمرارية، مع تفادي الانقطاع في السياسات الموضوعة. ويتطلب كل ذلك وجود إدارة مركزية مسئولة وذات فعالية ونفوذ تستطيع تجميع جهود إدارات مختلفة ومدربة تدريبا جيدا وقادرة على إدارة هذه السياسات بدون تحيز، مع حرصها على إشراك المجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية والأفراد ذوي الاهتمام. كما يجب أن تصبح التنمية المستدامة إستراتيجية حكومية تلتزم بها وتتعاون على تنفيذها جميع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

ومن الملاحظ أن جانباً مهما من المشاكل البيئية تحدث على المستوى المحلي، وبالتالي فان ذلك يتطلب تدريب وتجهيز القدرات الإدارية للسلطات المحلية على حل المشاكل البيئية بشكل فعال، ولابد أن يكون واضحا من أن وجود السياسات لا يكفي بحد ذاته لضمان تنفيذها بأمانة، بل لابد من توفر طواقم فنية لها قدرة المراقبة للتأكد من الالتزام بتنفيذ تلك السياسات، ووجود نظام قضائي فعال لمحاسبة المخالفين منهم.

سابعاً : نظرية الوسائل الاقتصادية لحماية البيئة:

من وجهة نظر النظرية الاقتصادية فان التلوث البيئي هو عبارة عن مظهر خارجي سلبي وثمن فرض على المجتمع من قبل فرد أو شركة ولكنه لا يدفع هذا الثمن من قبل ذلك الفرد أو الشركة ووجود هذه المظاهر الخارجية، يعني إن الشركة أو المستهلكين لا يدفعون اثر هذه المواد من قبل تكاليفهم وفوائدهم الخاصة ويتغاضون عن التأثيرات السلبية لما يتسببون به من تلوث بوضع ثمن على هذه المظاهر الخارجية فان الوسائل الاقتصادية تعطي البديل عن التنظيم التقليدي (إجراءات والتحكم) التي تخفف الضرر البيئي مع إمكانية تحقيق مستوى أقل من التلوث عند تكلفه أقل، فقد يفرض ثمن إما مباشراً أو غير مباشر (كما في نظام الرخص القابلة للتسويق) ويفترض بالسند أن يعكس التكاليف الكاملة للضرر المسبب فإن الحافز يكون ضعيفاً كثيراً وسيكون هنالك تقليل للضرر غير كافي، وبالعكس إذا ما كان الثمن عالياً كثيراً فان النتيجة تكون تقليل للضررالمفرط وبسبب الصعوبات في تقييم الضرر البيئي وإعتبارات عمليه أخرى فان تصميم السندات الاقتصادية قد يهدف عوضاً عن ذلك لإعطاء أهداف بيئية محدده مسبقاً تكونت بواسطة التوازن للتكاليف والفوائد، وتدعى أحيانا بطريقه (المعايير والضرائب) بالرغم من وجود حدود تنظيميه (أو احتمال توفر التكنولوجيا) التي قد تضع حداً لحرية فارضي الضريبة للإستجابة لإشارات الثمن، وان عمل السند سيظهر معلومات أكثر من ناحية التكاليف والفوائد للتقليل من الضرر والتي قد تساعد على تشذيب الهدف والوسائل (سليمة المهدي، ٢٠٠٨).

أ / الوسائل الاقتصادية تحت معرفه غير كاملة:

إن الاعتبارات النظرية تكون مهمة في تصميم التنظيم التقليدي والوسائل المعتمدة على السوق حيث تعمل في شكل تكاملي، و إن إستعمال الوسائل الاقتصادية لا تطلب بالضرورة على توافق قيمه الظواهر الخارجية للتلوث، إذا ما كان معيار انبعاث متكامل ووضع على أساس المعلومات المثلي المتوفرة، فان الوسائل الاقتصادية قد تستعمل عندها لتحقق المعيار، ومثل هذه الوسائل ستمثل مبدأ الاختيار لأكثر فاعلية في التكلفة، وإن وضع المعيار يمثل تقييماً منتظماً لأفضل مستوى تلوث مقبول تحت نظام الرخص القابلة للتسويق، فإنه من البسيط نسبياً إصدار مقدار الرخص مساو لمستوى المرغوب الكلي، إن قرارات بارزة تخص كيف أن إعطاء الحصص المبدئية للرخص يجب أن تحدد إذا ما كان البيع بالمزاد أو شملته بالرعاية (أي إعطاء الحصص بناء على التلوث الموجود) والقواعد المتعلقة بالإنجاز شاملة الإنجاز بين الفترات الزمنية، وأن تحقيق معيار معطى عن طريق عبء مالي يتطلب المعدل الذي يجب أن يوضع مساو لتكاليف للتقليل الهامش متوافقاً مع المستوى المرغوب فيه للتلوث، أن المعلومات المتطلبة لهذه الطريقة تكون كبيرة، كما هي في التنظيم التقليدي، وهذه النقاط لقيمة الطريقة المتكررة التي توضع فيها الأعباء المالية مبدئياً منخفضة ثم تزداد إلي المستوى الأخير التي يكون فيها الإستثمار كافي ليتوافق مع المعيار الكلي، مثل هذه الطريقة تتطلب إفادة واضحة لنية المنظمين إذا ما كان النموذج الأكثر فاعليه للإستثمار ليتحقق إذا ما تكيفت الشركات مع الأعباء المالية المتزايدة، وستظهر المشاكل كذلك إذا ما أصبح من الضروري مراجعه المعيار الكلي في ضوء معلومات جديدة وعلى أية حال هذه الحالة لاتكون غائبة على طريقه التنظيم التقليدي ولكنها نتيجة لايمكن تجنبها لأن التنظيم التقليدي متعلق بوظائف كلفه الضرر والتقليل من التلوث.

وبالنظر إلي العلاقة بين الانشطة الاقتصادية من ناحية والتلوث البيئي من ناحية أخرى من خلال ثلاثة زوايا وهي:

١ ـ العلاقة بين الانشطة الاقتصادية والمخلفات والنفايات الناتجة منها.
٢ ـ المتغيرات الطارئة في البيئة نتيجة لهذه المخلفات.
٣ ـ التكلفة الاجتماعية المتعلقة بهذه المتغيرات في البيئة الطبيعية .

وهذا الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والبيئة أدى إلي تركيز الإهتمامات الدولية والمحلية للعمل على الحد من خطر بعض الأنشطة الإقتصادية الأكثر خطورة على البيئة الطبيعية، وان العلاقة بين المدخلات والمخرجات والآثار الشاملة للنشاط الاقتصادي والبيئة هي أمور تتميز بصوره مستمرة ومن ثم فان الابتكار التكنولوجي والتغير الهيكلي تجاه الحد من الضرر البيئي وإن كان بطبيعة الحال يؤدي إلي التوسع في النشاط الاقتصادي إلا انه في الوقت ذاته يجعله قادراًعلى التصدي لهذه الأضرار أي أن النشاط الإقتصادي يمكن أن يتسبب في إيجاد مشكلات بيئيه كما أنه يمكن أن يساعد على الحد والتصدي لهذه المشكلات وذلك من خلال بعض السياسات الإقتصادية التي لها دور كبير في الحماية والمحافظة على البيئة (محمد غنايم، ٢٠٠١).

ب / السياسات الإقتصادية لحماية البيئة:

يعتبر الإقتصاد من خلال سياسات يطرحها لحماية البيئة هو الوسيلة الأكثر جدية في المحافظة على البيئة في حين أنه يعتبر من جانب أخر هو المسبب لهذه الأضرار البيئية من خلال الأنشطة الاقتصادية، ومن ذلك نجد إن الإقتصاد يضع حلولاً وسياسات تحقق أفضل إنتاج ممكن بأقل خسائر ممكنه للبيئة ومواردها وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد البيئية باعتبارها موارد إقتصاديه ذات تأثير ملموس في مستوى الرفاهية ويضع الاقتصاد بعض المعايير الاقتصادية التي يجب أن تؤخذ في الاعتبارعند رسم وتقييم أي سياسة اقتصادية لحماية البيئة واهم هذه المعايير الفاعلية بدرجه كبيرة من الثقة في تحقيق أهداف السياسة المقترحة دون الإعتماد على عناصر لا يمكن التنبؤ بها والشمولية لجميع إعتبارات الأجل القصير والطويل والآثار الخاصة والعامة ومدى تداخل الاعتبارات غير الاقتصادية في التأثير على فاعليه السياسة المقترحة، والمرونة في التعامل والتأقلم مع متغيرات التنمية والنمو وخاصة في مقاومة التضخم والنمو السكاني وما يتبعه من تزايد في الانشطة الاقتصادية والقابلية للتطبيق بأعلى درجة من الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية بأقل تكلفه خاصة وعامه ممكنه، وأيضاً الواقعية في تحفيز الوحدات الاقتصادية لتقليص ملوثات البيئة إلي ادني حد ممكن، والعدالة في توزيع أعباء السياسة الاقتصادية على الوحدات الاقتصادية المختلفة والاستمرارية والاستقرار على المدى الطويل حتى تتضح جميع أثر النشاط الاقتصادي على البيئة وتحقيق اقل تعارض ممكن مع السياسات الأخرى التي تتداخل بصورة كبيرة مع السياسات الاقتصادية والقدرة على تحفيز الوحدات الاقتصادية المختلفة لمضاعفة جهدهم في المحافظة على سلامة الموارد البيئية.

وهنالك نوعان من السياسات الاقتصادية لحماية الموارد البيئية التي انتهجتها ليبيا لحماية الموارد الطبيعية وكذلك الحفاظ على التوازن البيئي وهما:

السياسات الوقائية لحماية الموارد البيئية

١ ـ الإقناع الأدبي:

وهي أداه سياسة لإقناع الوحدات الاقتصادية في المجتمع للمحافظة على السلامة البيئية عن طريق دفع الوعي البيئي وتحفيز التصرفات الايجابية، فالبيئة الطبيعية تستمر في توازنها إذا حرص الأفراد على إدراك مسئولياتهم نحوها وتقليص ملوثاتها، ومما لاشك فيه أن وجود مجموعة من الحوافز كالمكافآت أو الجوائز المادية أو المعنوية لدعم فاعلية سياسات الإقناع الأخلاقي ويحفز التصرفات الاختيارية في الحفاظ على البيئة.

٢ ـ التحكم المباشر:

في هذه السياسة تتم دراسة مسببات التلوث البيئي ثم تحديد الأنظمة والقوانين لمنع أو تقليص حجم الملوثات البيئية بحيث تلتزم الوحدات الاقتصادية بها ومن أهم مزايا هذه السياسة أنها ترتكز على الملوثات لا على الإنتاج ولكن يؤخذ عليها أنها تؤدي إلي رفع تكاليف الإنتاج وبالتالي رفع مستوى الأسعار نتيجة إلزام الوحدات الإنتاجية في المجتمع بتركيب أجهزه التخلص من الملوثات أو تقلل نسبتها ويلاحظ انه لتصميم سياسة التحكم المباشر لابد من تفضيل القواعد والأنظمة بحيث تكون تخصصيه لكل مصدر من مصادر التلوث.

٣ ـ تحديد الإنتاج:

حيث يحدد في هذه السياسة الحد الأعلى المسموح به من الإنتاج وذلك عن طريق إلزام الوحدات الإنتاجية والجهات الأخرى التي تسبب التلوث بنسب كبيرة بتخفيض إنتاجها أو حتى إغلاقها تماماً لان الملوثات هي احد نواتج داله الإنتاج إلا انه يعاب علي هذه السياسة إنها تحتاج إلي فتره طويلة كما أنها لا تأخذ في الاعتبار النفقات الاقتصادية والاجتماعية لتقليص عرض الإنتاج والبطالة وتعطيل جزء من موارد الدولة والتضحية بجزء من الناتج القومي كما أنها قد لا تحقق النتيجة المطلوبة بالفاعلية المتوقعة في حاله عدم وجود المراقبة الفعالة.

٤ ـ تغير نسبه عناصر الإنتاج وتركيبها :

تتضمن القيام بتغير المواد الخام المستخدمة في الإنتاج بحيث ينجم عن هذا التغيير تقليص حجم الملوثات مثل إحلال البترول محل الفحم أو الكهرباء محل البترول، وبالرغم من أهمية تغير مدخلان الإنتاج في تغير حجم الملوثات خاصة إذا تضمنت الكفاءة الإنتاجية للملوثات كأحد عناصر داله الإنتاج، إلا انه يعاب على هذه السياسة طول الفترة التي قد تحتاج إليها الوحدات الإنتاجية لتغيير مدخلات الإنتاج وما قد يتبع ذلك من ارتفاع في التكاليف.

٥ ـ إعادة توطين الإنتاج:

تتضمن هذه السياسة تغير مواقع الإنتاج بحيث يتم نقلها بعيداً عن التواجد السكاني والأراضي الزراعية بحيث تنخفض نسبه الملوثات في المواقع الأكثر حساسية، ويعاب على هذه السياسة ضخامة تكاليف نقل الوحدات الإنتاجية ونقل المواد الخام والمواد المنتجة فيما بعد إلي مراكز التسويق (سليمة المهدي، ٢٠٠٨).

السياسات المتعلقة بحركة السوق

١ ـ الضرائب:

فرض ضريبة على التلوث مساوية للضرر الحدي من التلوث حيث تعتبرالضريبة علاجاً تقليدياً لوجود الوفورات الخارجية، وتمتاز هذه الضريبة بأنها أكثر فاعليه من حيث التكلفة لان الضريبة تعد من أفضل الاختيارات بأقل تكلفة، حيث أن الاقتصاد يحدد الحد المرغوب فيه من التلوث ثم تحديد اقل الوسائل تكلفة للوصول إلي هذا الحد كما أن الضرائب تسمح بإيجاد حل مثالي ومطبق على جميع مصادر التلوث دون الحاجة إلي ممارسه التميز بين الملوثين.

٢ ـ سياسة منح إعانات التلوث:

تقوم هذه السياسة بمنح أعانة للقائمين بالتلويث لتقليص التلوث إلي أدنى حد ممكن وتنقسم الإعانة إلي نوعين:

النوع الأول: إعانة تقدم لكل منتج للقيام بتنظيف الملوثات التي يلقي بها ويكون لها ضرر على الموارد البيئية المحيطة به .

النوع الثاني: تقدم أعانة للمساهمة في تكاليف شراء وتركيب أجهزه والآلات تتحكم في التلوث، ويعاب على هذه السياسة قد تحفز المنتجين الجدد للدخول في مجال الإنتاج وبالتالي زيادة مصادر التلوث كما أن الإعانة تتطلب قدرات أداريه تمكنة من تقدير حجم الإعانة لكل منتج وفقاً لإمكانيتها وإمكانيات الموارد البيئية في التعامل مع التلوث.

٣ ـ سياسة بيع حقوق التلويث:

في هذه السياسة تقوم هيئه مسئوله عن حماية البيئة بتحديد الحد الأقصى المسموح به من الملوثات وفقاً لقدرة البيئة على إمتصاصها وقدره الهيئة على التعامل معها ثم تقوم الهيئة بتوزيع هذا الحد على مجموعه من التصاريح التي يمكن بيعها للقائمين بالتلوث والذين يسمح لهم بالتلويث في حدود ما اشتروه من هذه التصاريح وهذه التصاريح تؤدي إلي تقليص تكلفة تحقيق الحد المعياري للتلوث في ظل سوق تنافسي دون أي قيود أداريه أو سياسية وتسهل هذه التصاريح عمليات مراقبة التلويث حيث تقوم الهيئة المسئولة عن حماية البيئة بمراقبة منتج مشترك.

٤ ـ سياسة فرض تأمين ضماني للتحكم في التلوث:

تقوم هيئه مسئوله عن حماية البيئة بتحديد أهم مصادر التلوث وفرض تأمين ضماني يمكن إسترجاعه في حالة عدم قيامهم بالتلويث، وأما إذا قام احدهم بمخالفة وأحدث التلوث فيتم إستقطاع تكلفة التنظيف من هذا التأمين.

٥ ـ سياسة تخصيص حقوق الملكية لتشمل حماية البيئة:

يتم توسيع مفهوم حقوق الملكية بحيث يضع المجتمع في أيدي الأفراد والقطاعات الخاصة ، ولكن هذه السياسة قد لا تكون ملائمة سياسياً لأثارها على توزيع الثروة (محمد بو اسنينة، ٢٠١٨).

ثامناً : دمج الاقتصاد الأخضر وبرامج التنمية المستدامة لتحقيق التوازن البيئي:

علاقة الاقتصاد الأخضر بالتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل فالتنمية المستدامة تمثل الهدف الاسمي للدول لتحقيقه بينما يمثل الاقتصاد الاخضر الاداة العملية التي تساعد في الوصول لتنمية مستدامه ولا يعتبر بديلاً عنها ، فالاقتصاد الاخضر يمثل الإنتقال من عموميات التنمية المستدامة إلى التخصيص حيث يتحدد من خلاله القطاعات المستهدفة والسياسات والاستراتيجيات التي تعمل على تحفيز هذه القطاعات وآليات التمويل لتلك القطاعات والنتائج المترتبة على هذا التحول . حيث يتضح من الشكل التالي آليات الإقتصاد الأخضر لتحقيق تنمية مستدامة وكذلك الأدوات التي تساعد في الوصول الي الإقتصاد الأخضر من خلال برامج التنمية (محمد غنايم، ٢٠٠١).

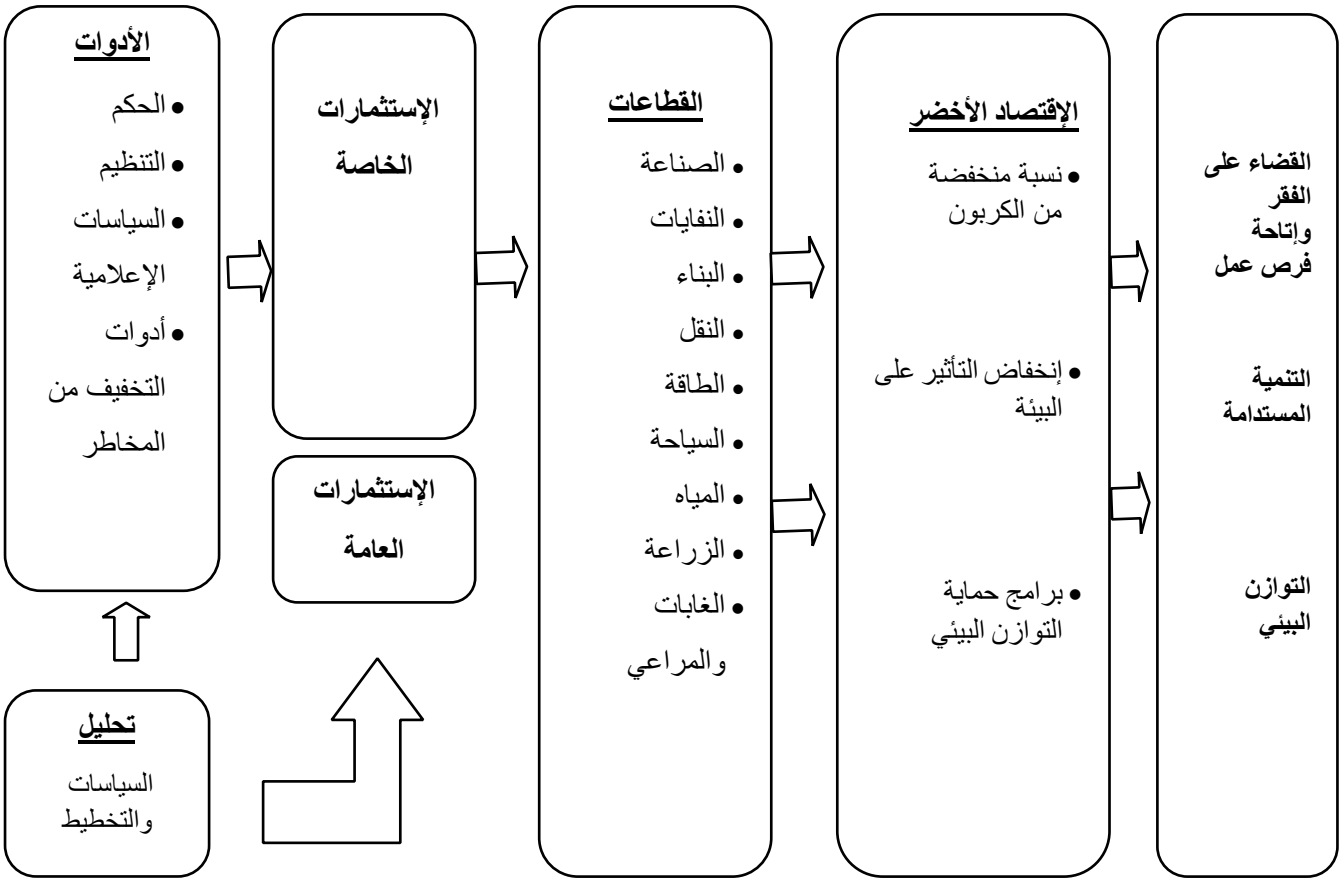

آليات الإقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن البيئي

الخلاصة:

يمكن القول أن الإقتصاد الأخضر يعد أمر ضروري في ظل تراجع الموارد الطبيعية وتدهورها ،ومصدراً بديلاً لخلق الثروات وزيادة المدخلات والحفاظ على الموارد الطبيعية ، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة ،ولما تتميز به ليبيا من موارد طبيعية منها ما هو مستغل ومنها ماهو بكر لم يتم استخدامه إلى وقتنا الحالي بذلك تكون فرصة النهوض بالاقتصاد الوطني فرصة هائلة ويمكن الاستفادة منها بشكل كبير في تحقيق معدلات نمو وإنتاج في القطاعات الاقتصادية المختلفة .وبالنسبة لليبيا لم تولي الإقتصاد الأخضر إهتماماً كبيراً على أرض الواقع مقارنة بما تملكه من مقومات مادية وبشرية وطبيعية ، حيث يعد الإهتمام بالإقتصاد الأخضر لا يزال ضعيف وضئيلا جداً.

التوصيات:

١. يتطلب التوجه إلى الإقتصاد الأخضر إغتنام فرص الإستثمار في القطاعات المتجددة بمختلف أشكالها.
٢. يحقق الإقتصاد الأخضر التنمية المستدامة من خلال زيادة المدخلات وتوفير فرص عمل وبالتالي تعزيز النشاط الإقتصادي
٣. تحقيق العدالة الاجتماعية ومن ثم تحقيق الرفاهية للمجتمع بما يضمن حق أجيال الحاضر والمستقبل من هذه الموارد.
٤. يتوجب التوجه إلى الإقتصاد الأخضر الطاقات المتجددة توفير المناخ المناسب من خلال الإطار القانوني والمؤسسي .
٥. يتوجب الإقتصاد الأخضر ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة شراكة القطاع العام والخاص.
٦. الإقتصاد الأخضر يجب ان يدعم بتوفر تكنولوجيا حديثة يمكن التحكم فيها ويسهل إستخدامها.
٧. يتطلب الإقتصاد الأخضر الإعتماد على الكفاءات الجوهرية للإستفادة منها.
٨. يتطلب الإنتقال إلي الإقتصاد الأخضر الإعتماد على إستراتيجية محكمة ومتكاملة تأخذ بالمعطيات المادية والبشرية .

المراجع:

١. الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة المنتدى البيئي الوزاري العالمي ، نيروبي ، ٢٠١١.
٢. الأمم المتحدة، قسم البيئة والغذاء والقضايا الريفية، تقرير ٢٠٠١.
٣. جابر أحمد بسيوني وعبدالعالي بوحويش الدائخ، دراسة اقتصادية لاتجاهات التنمية الاقتصادية الليبية ودورها بين الواقع والطموحات، مجلة الجديد في البحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد الرابع، العدد الرابع، ٢٠٠٩.
٤. سليمان البدراني، التخطيط الإنمائي والاقتصاد الأخضر في المغرب العربي، مجلة البيئة والتنمية عدد ١٧٢، ٢٠١٢.
٥. سليمة المهدي عبد القادر، السياسات الاقتصادية لحماية البيئة، دراسة حال لحماية الغابات والاحياء البريه في منطقة الجبل الاخضر، رسالة ماجستير، منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، ليبيا، ٢٠٠٨.
٦. عايد راضي خنفر، الاقتصاد البيئي (الاقتصاد الاخضر) مجلة أسيوط للدراسات البيئة العدد ٣٩، ٢٠١٤.
٧. فيصل مفتاح شلوف وجمعة عبد السلام افحيمة، التنمية الاقتصادية في ليبيا ودورها في الزراعة والصناعة، مجلة المختار للعلوم، العدد الأول، جامعة عمر المختار، ليبيا ١٩٩٢.
٨. محمد غنايم، دمج البعد البيئي في التخطيط الانمائي، معهد الابحاث التطبيقية، القدس، نيسان، ٢٠٠١.
٩. محمد بو اسنينة، نحو سياسة اقتصادية للحد من تدهور البيئة، مجلة البحوث العلمية، مجلد ٢، العدد الأول، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٨.
١٠. مجلس التخطيط العام، إدارة الخطط والبرامج، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (١٩٦٢-٢٠١٢)، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٤.